الصباح الاقتصادية
12
العدد 2417 - السنة الثامنة
الخميس 8 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 17 مارس 2016
Thursday 17 March 2016 - No.2417 - 8th Year

رغم غياب التوافق الحقيقي بين المنتجين

الشطي: الاتجاه في سوق النفط مازال إيجابيا

محمد الشطي

اكد محلل نفطي كويتي أن تفاوت التوقعات لأسعار النفط يعني استمرار تذبذبها في حين تشير اساسيات السوق إلى أن متوسط أسعار النفط الكويتي خلال عام 2016 مازالت تدور حول 33 دولارا للبرميل.

وقال المحلل النفطي محمد الشطي إن ما يميز العام الجاري انه يشهد تعافيا في أسعار النفط من ادنى مستوى لنفط خام الإشارة برنت الذي وصل إلى 26 دولارا للبرميل الى مستويات تدور حول ال40 دولارا للبرميل.

وأضاف الشطي أن الانطباع الإيجابي العام في السوق قد يكون سببه مشاورات المنتجين خصوصا الاتفاق الرباعي الأخير في الدوحة ما يؤكد عزم المنتجين لإعادة توازن السوق النفطية مشيرا الى أن التوافق الروسي الإيراني حول استثناء إيران مع اي اتفاق «أثر سلبا على مسار الأسعار وأدى لانخفاضها».

وبين أن الاتجاه في سوق النفط مازال إيجابيا رغم غياب توافق حقيقي بين المنتجين في ظل وجود أساسيات تتعلق ببدء خفض الفائض من خلال ملاحظة تناقص الإنتاج من خارج وداخل منظمة (أوبك) «وإن كان بوتيرة ضعيفة لكنه يعني أن إجمالي الامدادات في السوق ربما بلغت الذروة في شهر يناير 2016».

وأفاد بأن تقديرات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اشارت إلى أن اجمالي إنتاج المنظمة لشهر فبراير 2016 يدور حول 32,2 مليون برميل يوميا وهو اقل من الإنتاج في شهر يناير ب 200 الف برميل يوميا.

وذكر أن استبعاد إيران من اي اتفاق بين المنتجين ستكون له تبعاته على السوق رغم انه تم تجاوز قاع الأسعار لذلك فإن الصورة العامة للسوق يمكن أن توصف بـ«التذبذب والتقلب» خلال الأشهر المقبلة خصوصا مع توقعات بخروج عدد من المصافي في أسواق العالم عن العمل للصيانة.

وأشار إلى أن ذلك يعني تاثر الطلب على النفط الخام مع تزايد احتمالات ارتفاع المخزون النفطي من جهة متوقعا حدوث تطور إيجابي خلال هذه الأشهر يتمثل في تعافي هوامش ارباح المصافي وسحوبات من مخزون المنتجات البترولية خصوصا (الغازولين).

وأوضح أن توقعات الصناعة تبقى ملاذا للمراقبين لاستلهام مسار الاسعار خلال عام 2016 لافتا الى وجود ثلاثة بنود تؤثر حاليا على الاسعار هي مستوى الطلب على النفط والامدادات من خارج (أوبك) والطلب على نفط (أوبك).

ودعا المراقبين إلى ملاحظة الفروقات بين مختلف التوقعات في تصوراتهم ما يعني في نهاية المطاف حالة اللايقين رغم التوافق في الاطار العام ما يعني استمرار التذبذب في معظم فترات عام 2016 مع توجه الى تعافي أسعار النفط بشكل أكثر ثبات خلال النصف الثاني من عام 2016. واشار إلى تفاوت تقديرات تنامي معدل الطلب العالمي على النفط عام 2016 مقارنة مع عام 2015 بشكل ملحوظ مما يعكس الشكوك حول أداء الاقتصاد العالمي وعدم الوضوح بالنسبة للصين لتكون الزيادة السنوية ما بين 2ر1 و 9ر1 مليون برميل يوميا «علما أن غالب الزيادة ستأتي من البلدان النامية مع استمرار تنامي الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند».

ولفت الشطي إلى وجود تفاوت أيضا في تقديرات انخفاض معدل الامدادات النفطية من خارج الاوبك عام 2016 مقارنة مع عام 2015 بشكل ملحوظ رغم الاتفاق على مسار الخفض الفعلي «وهو تطور إيجابي يراقبه السوق ويدعم الاتجاه العام لأسعار النفط نحو التعافي لكنه يعكس الاختلاف حول درجة استجابة الإنتاج من خارج الأوبك مع ضعف أسعار النفط الخام».

ورأى أن التوقعات تتراوح بين التفاؤل عند خفض الانتاج العالمي بمقدار 1 مليون برميل يوميا وتوقعات متحفظة لمقدار الخفض عند فقط 500 الف برميل يوميا مبينا أن هناك توافقا بأن الخفض يشمل الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ونفط بحر الشمال والاتحاد السوفييتي السابق والبرازيل وكولومبيا.

وعن الزيادة في الطلب على نفط (أوبك) أوضح الشطي أن التفاوت في التقديرات مستمر ليشمل معدل الزيادة في الطلب المتوقعة على نفط الاوبك عام 2016 مقارنة مع عام 2015 بشكل ملحوظ رغم الاتفاق على مسار الارتفاع الفعلي وهو تطور إيجابي يراقبه السوق ويدعم الاتجاه العام لأسعار النفط نحو التعافي لان الارتفاع يعني استيعاب الزيادة المتوقعة من إيران. وأكد أن اختلال ميزان الطلب والعرض مستمر ويقدر بنحو 1 مليون برميل يوميا حاليا مع تسجيل المخزون العالمي من النفط مستويات قياسية وتباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي ومتانة قيمة الدولار «وعليه فأي تعاف في السوق يظل تعافيا محدودا وتدريجيا وكذلك أي تعاف سيكون أيضا مقيدا لأن ارتفاع أسعار النفط الى مستويات تفوق 50 دولارا للبرميل يعني إعادة نشاط انتاج النفط الصخري والنفوط الأخرى».

وأوضح الشطي أن معطيات السوق مازالت تشير إلى أن توقعات متوسط اسعار نفط خام برنت خلال عام 2016 عند 41 دولارا للبرميل وهي تعادل 33 دولارا للبرميل للنفط الخام الكويتي لمختلف أسواق النفط مبينا أن تعافي أسعار النفط سيكون بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من عام 2016 حيث إن المؤشر العام يفيد بتحسن أساسيات السوق النفطية خلال النصف الثاني من عام 2016.

وأفاد بأن حالة (الكونتانغو) في اسعار النفط والتي تعني ارتفاع الأسعار في المستقبل عنها حاليا لذات النفط وبشكل يغطي أجور التخزين يساهم في إعطاء جدوى للتخزين بالرغم من بلوغ المخزون العالمي الذروة.

تفاوت توقعات أسعار النفط يعني تذبذبها والكويتي عند 33 دولارا في 2016

الصالح يرحب بدعوة قطر لبحث استقرار أسواق النفط أبريل المقبل

انس الصالح

رحب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح بدعوة وزير الطاقة القطري محمد بن صالح السادة للمنتجين من داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) للاجتماع بالدوحة في 17 ابريل المقبل لاستكمال المشاورات من اجل استقرار أسواق وأسعار النفط.

وقال الوزير الصالح انه اكد في اتصال هاتفي مع الوزير القطري ان مشاركة دولة الكويت في الاجتماع المقبل تأتي دعما للجهود التي يكرسها المنتجون لصالح السوق.

وكان السادة وهو الرئيس الحالي لاوبك قد اعلن ان الدوحة ستستضيف في 17 ابريل المقبل اجتماعا لاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ومنتجين من خارجها لبحث تجميد الانتاج سعيا لاعادة الاستقرار الى الاسواق العالمية.

البدر يبحث تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية بين الكويت وأستراليا

لقطة تذكارية بعد الاجتماع

بحث سفير الكويت لدى استراليا نجيب عبدالرحمن البدر مع مدير عام التجارة والشؤون الدولية في غرفة تجارة أستراليا براين كلارك سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية.

وقال السفير البدر ان اللقاء ركز على عدد من جوانب العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والتجارية كما يأتي في اطار الرغبة المشتركة في تطوير التعاون بين البلدين وما يتطلبه من وقوف على الفرص الاستثمارية المتوفرة لكلا الجانبين.

وبين اهمية ابرام عدد من الاتفاقيات الثنائية لتطوير مستويات التبادل التجاري وتنمية النشاط الاستثماري بشكل أوسع.

من جانبه أكد المسؤول الاسترالي حرص بلاده على تعزيز علاقاتها بالكويت بشكل يسهم في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين مبينا ان الكويت تعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين لاستراليا.

البورصة تغلق على انخفاض مؤشرها السعري وارتفاع الوزني و«كويت 15»

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولاته امس الاربعاء على انخفاض مؤشره السعري بواقع 13ر8 نقطة ليصل إلى 5229 نقطة في حين ارتفع المؤشران الوزني و(كويت 15) 0ر51 و 2ر21 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 10ر1 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 117ر5 مليون سهم تمت عبر 3131 صفقة (الدولار الأمريكي يساوي 301ر0 دينار).

وكانت أسهم شركات (زيما) و(صفاة طاقة) و(البيت) و (المال) و(ايقا) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (الديرة) و(وثاق) و(أسس) و(التعمير) و(صفاة طاقة) الأكثر ارتفاعا.

لا تتجاوز قيمتها 100 مليون دينار

بنك الخليج يحصل على الموافقات الرسمية لإصدار سندات من الشريحة الثانية

عمر قنيبة

أعلن بنك الخليج اليوم عن حصوله على الموافقات الرسمية من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، وكذلك موافقة الجمعية العامة العادية للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2016/3/9 بشأن إصدار سندات مساندة تدرج ضمن الشريحة الثانية لرأس مال البنك لا تتجاوز قيمتها 100 مليون دينار كويتي وذلك وفقاً لمتطلبات بازل 3 الصادرة في هذا الشأن. ويعتزم البنك استخدام عوائد إصدار هذه السندات للأغراض العامة للبنك وللتعزيز كفاية رأس ماله. ويتولى كل من شركة كامكو للاستثمار (كامكو) والمركز المالي الكويتي (المركز) دور مدير أول الإصدار بصفة مشتركة.

وبلغ معدل كفاية رأس المال لبنك الخليج 15.6% كما في 31 ديسمبر 2015، مقارنة بالحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 12.5%. وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.4% وهي تتجاوز بدورها الحد الأدنى الرقابي المطلوب ونسبته 10.5%.

وبهذه المناسبة، صرّح عمر قنيبة القائم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج قائلاً: «نحن سعداء لحصولنا على موافقة كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على هذا الإصدار، الذي يُعتبر خطوة هامة في تدعيم الخطط المستقبلية للبنك وتعزيز معدلات كفاية رأس المال. وأود أن اتقدم بوافر الشكر إلى كل من شركة كامكو للاستثمار وشركة المركز المالي الكويتي، مديري الإصدار المشتركين، على تعاونهما الوثيق. كما أود أن أعبر عن مدى امتنان البنك وتقديره للجهات الرقابية على دعمها المستمر والتزامها تجاه المؤسسات المالية في الكويت.»

ومن جهته، قال سيزار جونزاليس بوينو، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج: «اختتم بنك الخليج عام 2015 بإيجابية، فقد استطعنا إحداث تحول جذري في البنك منذ عام 2012. واليوم، لدينا قاعدة أقوى من الخدمات المصرفية الفردية وخدمات مصرفية أكثر تنوعا للشركات. كما تمكن البنك من تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة وزيادة تغطية خسائر القروض. وستؤدي هذه الموافقة على إصدار سندات مساندة من الشريحة الثانية بناء على تعليمات بازل 3 إلى تقوية البنك وتعزيز مكانته.

وعقد بنك الخليج مؤخراً الإجتماع السنوي لجمعيته العامة، حيث وافق المساهمون على النتائج المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. كما اقروا توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية بواقع 4 فلوس لكل سهم.

وبلغت الأرباح التشغيلية لبنك الخليج قبل للخصصات 108 مليون دينار كويتي، وشهد صافي الربح نموا بواقع 10% مقارنة بالسنة السابقة ليبلغ 39 مليون دينار كويتي.

وحصل البنك على تصنيف في المرتبة A+ من وكالة فيتش والمرتبة A3من وكالة موديز والمرتبة A-من وكالة ستاندرد آند بورز. وتعكس هذه التصنيفات ما أنجزه البنك من عملية إعادة هيكلة محفظته وانخفاض نزعته للمخاطر وكفاية مصداته الرأسمالية. ويعتبر نجاح بنك الخليج في تحقيق هذه التصنيفات المرتفعة في وقت يشهد فيه العالم اضطرابات شاهدا على النمو والتحول الاستراتيجي الذي أنجزه البنك. وفي العام 2015 حصل البنك على أكثر من 22 جائزة كبرى تعكس أنشطته في مختلف المجالات بما في ذلك الخدمات المصرفية الفردية والخدمات المصرفية للشركات والمنتجات والأداء والتسويق والموارد البشرية. وتضمن ذلك جوائز من مطبوعات دولية مرموقة مثل إيجن بانكر ومجلة إنترناشيونال فاينانس وإنترناشيونال بانكر، وبانكر ميدل إيست.

«سفن» تحقق 4.65 ملايين دينار أرباحاً صافية في 2015

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (سفن) تحقيقها 4ر65 مليون دينار كويتي أرباحا صافية بربحية 1ر27 فلسا للسهم الواحد للسنة المالية المنتهية في 2015 مقارنة بأرباح بلغت 2ر54 مليون بربحية للسهم 14ر8 فلسا في 2014 (الدولار الأمريكي يساوي 301ر0 دينار).

وقالت الشركة في بيان نشر على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) امس الأربعاء إن مجلس إدارة الشركة أوصى بتوزيع أرباح نقدية قدرها 5 في المئة وأسهم منحة قدرها 5 في المئة على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2015.

وأضافت أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ 1ر40 مليون دينار بنهاية عام 2015 مقارنة بحقوق مساهمين بلغت حوالي 3ر36 مليون دينار في نهاية 2014 مشيرة إلى أن إجمالي الموجودات بلغ حوالي 7ر136 مليون دينار مقابل مطلوبات بلغت 5ر96 مليون دينار في 2015.

وأسست الشركة عام 1974 وتم إدراجها بالسوق الرسمي (البورصة) عام 1984 برأسمال بلغ 1ر17 مليون دينار ومن أغراضها بناء وإصلاح السفن وأعمال التركيبات وصيانة المنشآت الصناعية المتعلقة بالسفن والممرات المائية والموانئ والمقاولات الصناعية المماثلة أو المكملة لها أو المرتبطة بها والتجارة في المعدات وقطع الغيار والمستهلكات الصناعية.